

مسائل خلافية في النحو

الإِضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً فتدعو الحاجة إلى تقديم . وكذلك قولك : ما أحسنَ زيداً ف (ما) في الاصل فاعل ولا يصح تقديم الفعل عليه .

فأما ما لا يلتبس فانه بالنسبة إلى ما يلتبس قليل جداً فحمل على الأصل المعلن ليُطرد الباب كما طردوا الباب في : أَعِدُّ ونعد وتعد حملاً على : يعد وله نظائر كثيرة ولأن الذي لا يلتبس في موضع قد يلتبس بعينه في موضع آخر فإذا جعلت الحركة فارقة اطردت في الملتبس وغيره . وهذا لا يمنع أن يحصل الفرق بالإِعراب وتعيّن الطرف لا سبيل إِليه بل اذا وجد عن العرب طريق معلن وجب إِثباته وإِِنْ صح أن يحصل المعنى بغيره . ومثل ذلك قد وقع في الاسماء المختلفة الالفاظ والمعاني وان كل واحد منها وضع على معنى يخصه ليفهم المعنى على التعيين .

ولا يقال : هلا وضعوا اسماً واحداً على معان متعددة ويقف الفرق على قرينة أخرى كما وقع في الأسماء المشتركة بل قيل : إن الاشتراك على خلاف الأصل